

المساءلة وتكوين الصحفيين وتوفير الأطر القانونية لممارسة المهنة، تلك هي أهم وسائل تغيير المشهد الإعلامي في تونس، تلك هي أهم التوصيات الصادرة عن الندوة التي نظمتها يومي الجمعة والسبت الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان تحت عنوان "التركة الثقيلة للإعلام: كيف نؤسس للمستقبل؟"

فقد أكد المشاركون على ضرورة المساءلة والمصالحة، ودعوا إلى فضح الأسماء التي ساهمت في إفساد الإعلام وتحاول اليوم تكرار ذلك من خلال المتظاهر بالدفء عن المهنة الصحفية.

كما دعوا إلى تفكيك منظومة وكالة الاتصال الخارجي وإطلاع العموم على ملفاتها وكشف أسماء المذنبين، والاقتران بالتجارب المقارنة خاصة تجربة بعض بلدان أوروبا الشرقية التي أفضت أسماء الصحفيين الذين تعاملوا مع وزارة الداخلية وحالت دون إدماجهم من جديد في القطاع الإعلامي.

وأوصت الندوة بتفعيل النصوص القانونية التي توصلت إليها مختلف الهيئات وعلى رأسها، مجلة الصحافة والمهنة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وتعديل المرسوم المتعلق بحق النفاذ للمعلومة بما يجعله متألفا مع المعايير الدولية خاصة وثيقة منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن، إضافة إلى تطبيق ما جاء في الاتفاقيات المشتركة واشتراط احترام جميع بنودها مقابل الاستفادة من الإشهار العمومي.

وأجمع المشاركون على وجوب دعم قدرات المهنيين، من خلال مراجعة برامج ومناهج التدريس بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، ودعوا إلى التشجيع على التخصص في الصحافة، والاعتماد على الكفاءات التونسية بالداخل والخارج من أجل تأطير الصحفيين ورسكلتهم، واعتماد إستراتيجية تكوين تستجيب للمعايير العلمية، فضلا عن وجوب إعادة إدماج الكفاءات المهمشة داخل المؤسسات العمومية.

وتضمنت التوصيات أيضا دعوة إلى عدم احتكار البحث من خلال السماح لوسائل الإعلام السمعية البصرية بامتلاك أجهزة إرسال خاصة بها مما يجنبها نفقات مرتفعة.

كما شدد المشاركون على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات المدافعة عن حرية الصحافة حتى تلعب دورا جديا في مسار إصلاح القطاع. ودعى البعض إلى تطوير صحافة المواطن بما من شأنه أن يساهم في التثوير بالتجاوزات والأخطاء المتكررة خاصة في مجال الإعلام لتفاديها والقطع مع الممارسات الملائخلاقية والتأسيس للإعلام نزيه وحر ومستقل.